الاستثمارات فى صناعة الدواجن تجاوزت ٢٤ مليار جنيه فى قطاعاتها المختلفة «الجدود - الأمهات - تسمين - بيّاض - بيض المائدة - الأعلاف - المجازر»، وهى من الصناعات كثيفة العمالة التى يقدر العاملون بها بما يقرب من مليونى فرد فى كل قطاعاتها، كما أنها من الصناعات سريعة دوران رأس المال، لذا فإنها تستطيع أن تسترد أى خسائر تكبدتها بسرعة كبيرة.. هذا ما أكده الدكتور عبد العزيز السيد رئيس شعبة الدواجن بالغرفة التجارية، وأشار إلى أن هذه المميزات تجعل من تطوير هذه الصناعة أمرًا ملحًا، خاصة أن بروتين الدواجن يعتبر من أرخص البروتينات الحيوانية مهما غلا ثمنه، وتعطى هذه الصناعة ما يقرب من ٦٣- ٦٥٪ مما يحتاجه أفراد المجتمع من بروتين حيوانى.

د. مصطفى فايز

رئيس شعبة الدواجن بالغرفة التجارية:

«روشتة» عاجلة لتطوير صناعة الدواجن فى مصر

صناعة الدواجن تحتاج إلى حرفية شديدة فى إدارتها، بدءًا من آليات العرض والطلب وانتهاء بمتطلبات السوقين المحلية والخارجية

وأضاف أن هذا يستدعى أن نوجه اهتمامنا إلى هذه الصناعة وأن تدار بحرفية كاملة وحسب آليات السوق والعرض والطلب والنوع والكم، وحسب متطلبات السوقين المحلية والخارجية، وحسب الاحتياجات الفعلية، فلا تتم زيادة الإنتاج فيحدث إغراق للسوق وتنخفض الأسعار «سعر الكتكوت وصل من ٥٠ إلى ٧٥ قرشًا»، أو تقليل الإنتاج فتحدث شح ما ينتج عنه مشكلات متعددة نحن فى أمس الحاجة للقضاء عليها فى ظل عهد جديد ينظر الكل إلى ما يقدمه لأفراد المجتمع.

وأن تكون هناك خبرات تراكمية، وتوجيه الاهتمام لأكثر المشكلات التى تواجه الصناعة وهى توفير مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة بما يمثل ٧٥٪ من الاحتياجات المطلوبة، وهو الحد الآمن لعدم التعرض لأى ضغوط خارجية.

وقال: إن الأعلاف تمثل ٧٠٪ من هذه المستلزمات، وهى تعتبر من أكبر التحديات التى تواجهنا فى هذا المجال. ويجب أن تعمل الدولة على إتاحة الأعلاف للمربين سواء بتشجيع زراعة الأعلاف أو باستيراد الأعلاف بواسطة الدولة ودون مافيا الاستيراد التى تكسب هى وتخسر الصناعة.

ويتقدم الدكتور عبد العزيز السيد بتصور للارتقاء بهذه الصناعة وتطويرها وتحديثها وإحداث طفرة نوعية فى الكم والنوع للانفتاح على كل الدول المحيطة دون تكلفة خزينة الدولة أى مبالغ أو إرهاقها أكثر مما هى فيه الآن.

حيث يطالب بإصدار قرار وزارى بترخيص كل المزارع الموجودة حاليًا على مستوى الجمهورية. ويشير إلى أنه ينتشر فى الوادى والدلتا العديد من المزارع المتقاربة ويكون من الصعب تطبيق شروط البعد الوقائى عليها، ومن هنا يمكن تحديد كردون لكل منطقة تضم مجموعة من المزارع وأن يتم إعطاؤها تراخيص وقتية تجدد سنويًا باستثناء غير الملتزمين بشروط الأمان الحيوى، ويتم تنظيم نشاطها بأن يحدد يوم معين سواء لإدخال الكتاكيت أو الخروج لكل منطقة تحت إشراف ومتابعة الطب البيطرى، فمن المعروف أن نحو ٥٥٪ من المزارع التى تعمل حاليًا غير مرخصة. وذلك لحين الانتقال للأماكن التى يتم تخصيصها فى الظهير الصحراوى.. على أن يراعى البعد المكانى وتوفير الأرض والمرافق من مياه وكهرباء وصرف وأن تكون قريبة من الطرق، وحل مصدر التمويل للمربين بمصدر جيد مثل الصندوق الاجتماعى، وأن يقدم القروض طويلة الأجل بفائدة معقولة ولفترة طويلة، وأن تكون هناك مرحلة انتقالية تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات. ولا نهمل صغار المربين، خاصة أنهم يمثلون ٧٠٪ من الإنتاج الداجنى.

منع تداول الدواجن الحية

وأضاف: من الضرورى إصدار قرار وزارى بأنه سوف يتم تفعيل القانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠٠٩ الذى ينص على منع تداول الدواجن الحية إلا من خلال المجازر المرخصة وذلك مع انتهاء مهلة توفيق أوضاع المجازر حسب القرار الوزارى ٤٣٢ لسنة ٢٠٠٩ فى ٢٠١٤/١٢/٣١، وأن يتم إنذار محلات بيع الدواجن بصفة مستمرة ودورية بضرورة تغيير نشاطهم أو التحويل لبيع المبرد والمجمد فى فترة أقصاها آخر ٢٠١٤ كما يجب مساعدتهم فى ذلك.

مطلوب توفير (٧٥٪) من احتياجات هذه الصناعة، وهو الحد الآمن لضمان عدم التعرض لأى ضغوط خارجية

فى هذا الشأن يشير د. السيد إلى أنه يتم حاليًا إنشاء وتجهيز أول مجمع مجازر فى طريق القطامية/العين السخنة على مساحة ٥ أفدنة مرحلة أولى.

هيكلة البورصة

وطالب بإعادة تكوين وهيكلة بورصة الدواجن ومجلس إدارتها بحيث يكون من أهدافها تطوير صناعة الدواجن فى مصر وأن تخدم الرسوم التى تفرضها أهداف التطوير ومواجهة الأمراض الوبائية.

ويضيف الدكتور عبد العزيز السيد: من الضرورى إعادة هيكلة صناعة الدواجن بالكامل نظرًا لقيامها على العشوائية منذ إنشائها.. على أن تقوم الدولة بتوفير الأراضى اللازمة لذلك حسب كل محافظة وحسب

القرارات الوزارية المنظمة للصناعة «١٢٢٠ لسنة ٢٠١٠» ويتم نقلها للظهير الصحراوى حسب كل محافظة بطرق تشجع المربين.

أعلاف غير نمطية

ويطالب أيضًا بإنشاء صندوق للصرف على الصناعة «سواء للتطوير والتحديث أو صرف التعويضات» من خلال قرض حسن دون فوائد من متحصلات تراخيص المزارع والبورصة الخاصة بالدواجن التى قُدّرت متحصلاتها مبدئيًا بما يزيد على ٣ مليارات جنيه سنويًا مع التأكيد على تطبيق اشتراطات الأمان الحيوى.

ويؤكد أهمية تحديد فترة زمنية قصيرة الأجل لتحقيق الأهداف السريعة الخاصة بالتراخيص والبورصة والصندوق وطويلة الأجل الخاصة بهيكلة الصناعة وذلك حسب كل محافظة من محافظات الجمهورية والطاقة الإنتاجية بها.

ولأن الأعلاف تعتبر من أهم مدخلات الصناعة فلا بد من السعى الجاد لإنتاج أعلاف غير نمطية من المخلفات الزراعية التى قدرت بما يزيد على ٣٠ مليون طن بحيث يكون له مردود مشابه للعلف النمطى بحيث يحقق طفرة فى الكم والنوع، لأن الأعلاف تمثل ٧٠٪ من مدخلات الصناعة فنستطيع إنتاج منتج رخيص الثمن نعود به إلى عصر ما قبل خدعة إنفلونزا الطيور لصالح أفراد المجتمع ككل.

بالإضافة لتوفير أراضٍ لزراعة الذرة الصفراء والصويا، على أن يتم التعاقد مع المزارعين وشركات الأعلاف على المحصول، وأن يعاد تطبيق الدورة الزراعية حيث يمكن توفير مساحات لزراعة مليونى فدان ذرة صفراء.

ويمكن تنشيط العلاقات مع دول الجنوب مثل السودان وتخصيص مساحات لزراعة الأعلاف.

وفى نهاية حديثه يؤكد الدكتور عبد العزيز السيد أن إدارة صناعة الدواجن بحرفية ستؤدى لخدمة الصناعة ككل وليس بعض الشركات على حساب الأخرى، والتحكم فى الأسعار وثباتها لفترات طويلة، والرقابة على الحلقات الوسيطة التى تستحوذ على أعلى ربح فى المنظومة على حساب المنتج، كما أنها ستزيد من فرص التصدير.

اتحاد عربى

ويؤكد أنه فى طريقه لتكوين اتحاد عربى للثروة الحيوانية والداجنة والسمكية، تكون وظيفته الأساسية التعاون بين الدول العربية لتحقيق اكتفاء ذاتى عربى فى ظل وفرة المراعى الطبيعية فى دولة السودان وكذلك الثروة الحيوانية بها وأيضًا المغرب والجزائر، وتوافر رأس المال البشرى ذى الخبرة التراكمية فنيًا وعلميًا بجمهورية مصر العربية، ووفرة الموارد المالية بكثير من الدول العربية كالسعودية والإمارات والكويت.

نحن فى طريقنا لتكوين اتحاد عربى للثروة الحيوانية والداجنة والسمكية؛ بغرض التعاون بين دول المنطقة وتحقيق اكتفاء ذاتى عربى